

قاعدة "الأصل في الأفعال البناء" -دراسة و تحليل-

The rule " origin in constructive verbs " – Study and Analysis-

أ.د. محمد دويس

douishamed@gmail.com

الإيميل الشخصي

المركز الجامعي صالحى أحمد – النعامة

ملخص البحث

موضوع هذه الدراسة سجل نحوي بين أهل العراقين حول قاعدة "الأصل في الأفعال البناء" ، فقد أجمع البصريون على أنّ أصل الإعراب للأسماء ، و أصل البناء للحروف و الأفعال، و خالفهم الكوفيون "الأفعال أيضا مستحقة للإعراب" فأَيّ الأفعال يستحق الإعراب؟ المضارع أم الأمر؟ و الماضي محل إجماع. ما علل إعرابهما ؟ البحث يجيب عن هذا وغيره، مما له صلة بهذا السجل. قدّم كل فريق تفسيره، فقال حذّاق الكوفيين ارتفع المضارع: "لتجرّده من عوامل النصب و الجزم"، و قال البصريون: "لوقوعه موقع الاسم" ، و رمى الأنباري رأي الكوفيين بالفساد. و الدراسة تُنصف الكوفيين ، و تضعف رأي البصريين في هذه المسألة ، و لسنا متعبدین بآراء الفريقين. و أرى أن لا حديث اليوم عن "خلاف نحوي" أو "مذهبيّن" أو "مدرستين" ، إنّنا أمام نحويّين : نحويّ بصريّ و نحويّ كوفيّ ، و هو واقع علمي و ظاهرة صحيّة ، لا تتطلب الإنصاف بل الاعتراف.

كلمات مفتاحية: البناء – الأصل – التجرد – المضارع – موقع

Abstract:

The subject of this study is a grammatical battle between Basra and Kufa Neighborhoods About the rule "parent in constructive verbs" The Basaris were unanimously agreed that the origin of the parsing of names And the origin of the construction for letters and verbs And the Kufians disagreed with them, "Acts also deserve parsing." Actions worth parsing? Present tense or matter? And the past is subject to consensus. What are the reasons for their interpretation? The research answers this and others, which are related to this debate. Each team provided their interpretation So the clever of the Kufin said, the present tense rose: "to strip it of the accusative and assertive factors." And Basrion said: "Because it is located the location of the name." And Anbari threw the opinion of the Kufians into corruption. And the study does justice to the Kufians, and weakens the opinion of the Basis on this issue. And I think that there is no discussion today of a "grammatical dispute" or "two schools" or "two schools" We are faced with two types of grammar: towards Basra and towards Kufa And it is a scientific reality and a health phenomenon It does not require fairness but rather recognition.

Keywords: Construct- origin - abstraction- present tense- site

● المقدمة:

قاعدة " الأصل في الأفعال البناء " التي هي موضوع الدراسة من جملة القواعد الكلية و الفرعية التي وضعها النحويون بعد استقراءهم للمادة اللغوية من أقوال عرب الجاهلية و فصحاء الإسلام، حتى منتصف القرن الثاني الهجري، و احتجوا لإثبات قواعدهم بالطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين والطبقة الثانية التي يمثلها المخضرمون الذين عاشوا في الجاهلية و أدركوا الإسلام، و دبّ الخلاف حول من ولد في الإسلام، و صُدّت الأبواب في وجوه من بعدهم¹، و على الرغم من هذا التضيق، ظل الصراع اللغوي قائما بين البصرة صاحبة السبق بثلاث طبقات نحوية، من نصر بن عاصم المتوفى عام (89هـ) إلى الطبقة الثالثة و على رأسها العملاقان الخليل بن أحمد (ت. 174هـ) و حبيب بن يونس (ت. 182هـ)، و بين الكوفة التي تريد أن تثبت وجودها على يد أبي جعفر الرؤاسي (ت. 187هـ) إمام الطبقة الأولى، المقابلة للطبقة الرابعة عند البصريين و إمامها سيبيويه تلميذ الخليل (ت. 188هـ)، و يأتي الكسائي (ت. 189هـ) و تلميذه الفراء (ت. 207هـ) 2 على رأس الطبقة الثانية، لكن لا أحد انقاد إلى الآخر، فما أن تُنهي خلافا حتى يواجهك آخر، و القاعدة التي بين أيدينا " الأصل في الأفعال البناء " تعكس صورة ذلك التناطح الذي أوهى القرون، و حال دون انعقاد إجماع أهل العراقين على مر القرون.

فقد أجمعوا أنّ أصل الإعراب للأسماء، و أصل البناء للحروف و الأسماء، لكن هذا ما أجمع عليه البصريون، أما الكوفيون فقد دأبوا على مخالفة خصومهم البصريين فذهبوا إلى (أنّ الأفعال أيضا مستحقة للإعراب)³ و هم يقصدون بذلك الفعل المضارع و فعل الأمر و أجمعوا على بناء الماضي، معنى ذلك أنّ قاعدة " الأصل في الأفعال البناء " ملزمة للبصريين فقط، أما الكوفيون فقد حرروا أنفسهم من التبعية للبصريين، فالأفعال عندهم معربة ما عدا الفعل الماضي، و نتج عن ذلك تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي عند البصريين: الماضي و المضارع و الأمر، و عند الكوفيين: الماضي و المضارع و الفعل الدائم يريدون به " اسم الفاعل "، و مادام الماضي محلّ

اتفاق الفريقين فسنعالج الخلاف خارج دائرة الإجماع بالنظر إلى آرائهم و مناقشتها في ضوء الخلاف النحوي.

1 الأصل في الأفعال البناء

1. 1- أدلة الفريقين

ذهب جمهور البصريين في تحليلهم إعراب الفعل المضارع دون سواه من الأفعال إلى كونه وقع موقع الاسم و قام مقامه، وهذا شيخ نحا البصرة سيبويه يرى في - باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء- أن الرفع فيها كونها قامت مقام الاسم قائلاً: (كينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ).⁴ و هو يعني بذلك أنها تقع موقع الاسم و يفصل في هذه المواضع فيقول: (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، و كينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها).⁵ و وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، يعني أنه يخضع للإعراب، فيُرفع و ينصب و يجزّ، نحو: محمدٌ يصومُ أي صائمٌ، و كان محمدٌ يصومُ أي صائماً، مررتُ بمحمدٍ يصومُ أي صائماً. و هذا ما قصده سيبويه بكينونة الأفعال في موضع الأسماء.

كما يؤكد ذلك الشيخ أبو علي فيما رواه عنه الجرجاني (الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها موقع الأسماء، فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف).⁶ و نقل أبو الحسن عبد الله الوراق (ت 381هـ) عن البصريين الرأي نفسه فقال : (و اعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم).⁷ و خالفهم جماعة من البصريين منهم الأخفش و قالوا إنّ تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً هو علة رفعه⁸. و التعرية تعني التجرد من عوامل النصب و الجزم الداخلة على الفعل المضارع ، و جمع الرضي في سياق حديثه عن عامل الرفع في الفعل المضارع بين القول بالتجرد من الناصب و الجازم ، و وقوعه موقع الاسم: (إذ عامل الرفع هو التجرد عنهما، أو الحاصل عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقع الاسم).⁹ ، و الجديد عند الرضي أنه لم يفتفِ أثر أحد الفريقين

مباشرة كما فعل أبو علي الفارسي و أبو حسن الوراق في اتباعهما البصريين ، لكنه جمع بين متعارضين و ارتدى حُلّة " بصكوفية " .

أما حجج البصريين فهي محصورة في أمرين :

- الأول: أن الفعل المضارع لما وقع موقع الاسم ، ألزم أن يكون الرفع فيه عاملا معنويا، فأشبهه الابتداء برفع و هو ما ذكره سيبويه في النص الذي أثبتناه عنه سابقا.

- الثاني: مما يدلّ أن الفعل المضارع قام مقام الاسم المبتدأ به، أنه وقع في أقوى أحواله ، و أعطي أقوى حركات الإعراب و هي الرفع.10

هذه أدلة البصريين التي بنوا عليها موقفهم في تعليلهم لعامل الرفع في الفعل المضارع، و هي حمله على المبتدأ مما دفعهم إلى القول إنه منح أقوى حركات الإعراب و هي الرفع فكان معربا.

أما الكوفيون فيرى شيخهم الكسائي أنّ الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله و هي المشهورة بحروف المضارعة (أنيئ). و خالفه تلميذه الفراء فذهب إلى أن الفعل المضارع ارتفع لتجرّده من عوامل النصب نحو: (أنْ ، لنْ ، إذنْ ، كَيْ) وعوامل الجزم نحو: (لمْ ، لمّا ، و لام الأمر ، و لا الناهية) وحينما لا تدخل عليه هذه العوامل يكون مرفوعا.11 ، و عند ثعلب المضارعة نفسها كانت عاملا لرفعه.12

أما الذين خلفوهم من النحويين تفرقت بهم السبل فتباينت وجهات نظرهم حول المسألة و قام الأنباري في القرن السادس -ت.577هـ- يريد الإنصاف بين النحويين البصريين و الكوفيين فألف كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين " ضمنه مسائل ظلت عالقة بين الخصمين، إلا أنه لم ينصف ، بقدر ما أنه كان ظهيرا للبصريين و مدافعا عن آرائهم ، ففي مسألة الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد في نحو - كاد زيدٌ يقومُ- كان رأي الكوفيين: (أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في نحو - كاد زيدٌ يقومُ- لأنه لا يجوز أن يقال: - كاد زيدٌ قائماً- فلما وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه.13 فكان جواب الأنباري: (قلنا: هذا فاسد؛ لأنّ الأصل أن يقال: - كاد زيدٌ قائماً- و لذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَ مَا كِدْتُ أَبَاً وَ كَمْ مِثْلَهَا فَرَقْتُهَا وَ هِيَ تَصْفُرُ

إلا أنه لما كانت -كاد- موضوعة للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالة على الحال بأولى من دلالة على الماضي عدلوا عنه إلى -يفعل- لأنه أدل على مقتضى -كاد- و رفعوه مراعاة للأصل. 14

هذه المسألة عالجها ابن جني (ت. 392هـ) من قبل في باب وَسَّكَه (باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) أوضح فيه أن العرب قد تستغني بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بـ " كاد زيد يقوم " عن قولهم: " كاد زيد قائما أو قياما، و ربما خرج ذلك في كلامهم 15، كما استغنوا بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ) و (وَدَّرَ)، و على الرغم من ذلك فهو مستعمل في كلام العرب فقد روي عن النبي صلى الله عليه و سلم (وَدَعِيْهِمْ) مخففة و وردت في قراءة شاذة (ما وَدَعَكَ رُئُكَ).

2 - دراسة و تحليل

إنَّ وصف رأي الكوفيين بالفساد ليس له ما يبرره إلا الانتصار للمذهب، ذلك أن ابن مالك (ت. 672هـ) يقول في ألفيته 16:

إِزْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَ جَازِمٍ، كَتَسَعْدُ

فرفع المضارع عند المصنف - رحمه الله - هو تجرده من الناصب و الجازم، و هو مذهب الكوفيين الذي وصفه الأنباري بالفساد ، و ليس وقوعه موقع الاسم كما رأى البصريون، وانتصر لهم الأنباري في إنصافه، و قال الصبان شارحا نظم ابن مالك: (يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ، و الرفع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين، و منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون). 17

و الكوفيون استشهدوا بورود خبر كاد فعلا مضارعا، ليدحضوا حجة البصريين في أن عامل الرفع في الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم ، و الشاهد الذي أورده الأنباري هو بيت شعر اختلفوا في قائله، فمنهم من نسب له لتأبط شرا ، و منهم من تركه بلا نسبة 18، و الشعر تحكمه الضرورة ، مما يجعلنا نطمئن إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة لأننا إذا قلنا في نحو " زرتُ صديقا

حجَّ أبوه " فالجمله الفعلية " حجَّ أبوه " قامت مقام الاسم " حاجًا أبوه " و فعلها ماضٍ، و لم يقولوا في الماضي إنه معرب ، و مع هذا يقول الأنباري (و لا يلزم على كلامنا الفعل الماضي؛ فإنه يقوم مقام الاسم، و مع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه، و ذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب..) 19

ما أورده الأنباري فيه تأكيد لرأي الكوفيين أن عامل الرفع في الفعل المضارع ليس وقوعه موقع الاسم، لأن الماضي يقع أيضا موقع الاسم و ليس معربا السبب الذي جعل الكوفيين و على رأسهم الفراء يقول بالتجرد و تبعه ابن مالك و أكد ذلك الصبان نافيا أن يكون وقوع الفعل المضارع موقع الاسم سببا في إعرابه ، و في هذا ردُّ لرأي سيبويه و من تبعه .

كما يلاحظ التناقض في قوله (و مع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه، و ذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب..) نعم الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا فقد جاء مبنيًا على الأصل ، و الأصل معفى من التعليل ، و خرج الفعل المضارع عن الأصل فيجب أن يعلل ، إلا أن التعليل الذي يريد البصريون فرضه ليس مقنعا، و لسنا متعبدين بآراء البصريين ولا الكوفيين حتى يلزمنا الأنباري طوعا أو كرها بمنطق الجدل أن نقبل برأي البصريين لأنه عين الصواب في نظره ، و نتعاضد عن رأي خصومهم الكوفيين ، و نحن لا فُكر لنا في خلفيات السجال الدائر بينهما ، لكن لنا حاجة بذلك الطحين و لنا أن نتخير أجوده ، و قد تحقق ذلك رأي حذاق الكوفيين ، و أن الآراء القائلة بالتجرد و التعرية و الإهمال كانت أقرب إلى الصواب من رأي البصريين و قد ذهب أيضا الأعلام الشنميري- ت. 476 هـ - إلى أنه ارتفع بالإهمال 20 ، أي لعدم وجود عوامل تؤثر فيه و قوله بالإهمال معنى مشابهه للتجرد الذي قال به الفراء أو التعري عند الأخفش و كلها تشير إلى زوال العوامل المؤثرة في الفعل المضارع و تجرده منها، و هذا يدعّم رأي الكوفيين و ابن مالك، في أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع تعريّه من الناصب و الجازم و ليس وقوعه موقع الاسم، لأن الفعل الماضي يقع أيضا موقع الاسم خلافا لما ذكره الأنباري الذي استعمل كل وسائل المنطق لرد رأي الكوفيين إذ يقول: (و صار هذا بمنزلة السيف، فإنه يقطع في محل يقبل القطع، و لا يقطع في محل

لا يقبل القطع، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع، فكذلك ها هنا: عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم ، لا يدل على أنّ قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع ، و هذا واضح لا إشكال فيه.)21

و بعيدا عن هذه الآراء التي أدخلت النحو في أحوال الفلسفة، وجدنا لابن مضاء القرطبي الأندلسي-ت.592هـ- رأيا آخر لم يقل به كبار البصريين و لا حذاق الكوفيين جاء فيه (إنّ الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة و لا بنون التوكيد)22 ، و قال في موضع آخر (و يُكتفى في ذلك بأن يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع، و لم يتصل به ضمير جماعة النساء، و لا النون الخفيفة و لا الشديدة- أيّ الثقيلة- فإنه معرب.)23

إنّ القواعد المطردة لدى النحويين قولهم " الضمير يرُدُّ الشيء إلى أصله " ، والأصل في الأفعال البناء فالأصل في المضارع أن يكون مبنيًا لا معربا ، فلما شذَّ عن الأصل بحث النحويون عن سبب خروجه عن الأصل و كلّ قدّم تفسيره ، فذهب البصريون إلى القول " بوقوعه موقع الاسم " فقد بينا من قبل أن الماضي وقع موقع الاسم و لم يكن ذلك علة لإعرابه فظل على أصله، فما تناقله البصريون آخر عن أول لا يمكن التسليم به لما فيه من تناقض واضح ، و دفاع الأنباري عن رأي البصريين لم يثبت أمام رأي الكوفيين مهما قدّم من حجج هي أقرب إلى الفلسفة و المنطق منها إلى طبيعة الكلام العربي ، لأنّ وصف أحوال الأشياء في نفسها و بما فيها أفضل بكثير من اللجوء إلى تعليل هذه الأشياء ، و انطلاقا من هذا الفهم علل ابن مضاء إعراب المضارع حينما لا تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد ، أما إذا اتصلتا به عاد إلى أصله فبني نحو قول الله عز و جل (تالله لأكيذنَّ أصنامكم) اتصلت به نون التوكيد فبني على الفتح ، و في نحو قوله عز و جل (و لا يضرّين بأرجلهن..) حيث (لا) حرف نفي ، و (يضرّين) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، و هذا الرأي الذي وجدناه عند ابن مضاء يقوي صواب رأي الفراء و من تبعه من الكوفيين ، و الأخفش و من تبعه من البصريين و الأعم الشنتمري مما يجعلنا نرجح صواب الرأي القائل بالتجرد و يظهر فساد رأي جمهور البصريين .

بعد أن أثبتنا فساد رأي جمهور البصريين - بما لا يساور معه شك - نخرج على رأي الكسائي الذي يرى فيه أنّ الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله ، (أكتب - تكتب - نكتب - يكتب) تجمع في كلمة (أُنِيْتُ) إذا كانت هذه الزوائد قد عملت الرفع في الفعل المضارع كما يزعم الكسائي ، فإن الفعل المضارع حينما تدخل عليه عوامل النصب و الجزم و تباشر العمل فيه فإنها تبقى و لا تزول نحو ما ورد في القرآن الكريم (لَنْ نَبْرَحَ) (لم يَلِدْ) فالملاحظ أن حرفي الزيادة في الفعلين المضارعين النون و الياء لم تزولا بل بقيتا و القاعدة عند النحويين أن المعمول لا يباشره عاملان و من ثم تبين فساد ما ذهب إليه الكسائي .

أما ابن مضاء فكلامه يختلف عما أورده الكسائي فرأيه أنّ كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ، و لم يتصل به ضمير جماعة النساء ، و لا النون الخفيفة و لا الشديدة - أيّ الثقيلة - فهو فعل مضارع لوجود هذه الزوائد في أوله ، و معرب لتجرده من نون النسوة و نوني التوكيد ، و لم يقل يرتفع به ، و هو بهذا يكون قد جمع بين الزوائد و نون النسوة و نوني التوكيد ، و ليته اكتفى بما أورده في الصفحة أربعين من الكتاب نفسه (إن الفعل المضارع يعرب إذا لم تتصل به نون النسوة و لا نون التوكيد) دون ذكر للزوائد ، مما على أن الزوائد ذكرها في ذلك الموطن للإشارة إلى الفعل المضارع الذي صرح به في هذا المكان ، فيكون رأيه أن الفعل المضارع يعرب إذا لم تتصل به نون النسوة و لا نون التوكيد و هذا الرأي أقرب إلى القول بالتجرد .

وقد علل النحويون بناء الفعل المضارع حينما أسند إلى نون الإناث لشبهه بالفعل الماضي و لما اتصلت به نون التوكيد لشبهه بفعل الأمر ، و أخذوا في ذلك بقاعدة " الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه " 24 ، وهذا يدفعنا إلى مسألة أخرى هي نقطة تدافع بين الفريقين نقلت عن الكوفيين (الأفعال أيضا مستحقة للإعراب .)

3 - الأفعال أيضا مستحقة للإعراب

3. 1 أدلة الكوفيين

فهل الأفعال مستحقة للإعراب حقا ، أم هو من باب " خالف تعرف "

ما إنْ دُقَّت طبول المعارك النحوية بين أهل العراقين لم تضع أوزارها، كلما طرق البصريون مسألة جاء الكوفيون بما يخالفها من كلام العرب و هذه إحدى المسائل الخلاف بين الفريقين فإذا قال البصريون الأصل في الأفعال البناء و شذ عن قاعدة الأصل الفعل المضارع ، واجههم خصومهم الكوفيون بقاعدة " الأفعال أيضا مستحقة للإعراب " فهل كان لهم ما أرادوا و تمكنوا من تقديم أدلة ترجح رأيهم ؟

أجمع الكوفيون على أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة ، معرب مجزوم واحتجوا بقراءة 25 : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ) 26 و بقول الشاعر:

لَتَقُومَ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ فُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ 27

والدليل عندهم على إعرابه أنهم حملوه على ضده ، و هو الفعل المضارع المجزوم ب(لا) الناهية نحو قول الله Y (لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) 28 و هو معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر عندهم معرب مجزوم. 29 لأن الأصل عندهم في " قُمْ و اذهب " هو " لَتَقُمْ و لَتَذْهَبْ " و استشهدوا بما روي عن النبي أنه قال في أحد مغازيه (لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ) فاتخذوه دليلا حملوا عليه " قُمْ و اذهب " فاتخذوا " لَتَقُمْ و لَتَذْهَبْ " أصلا حذفتهما اللام و تاء المضارعة لاستثقالهما مع كثرة الكلام فصارا على صورة الأمر " قُمْ و اذهب " 30

4- دراسة و تحليل

قدّم الكوفيون أدلتهم التي دفعتهم إلى القول بإعراب فعل الأمر ، لاقت مواجهة قوية من الأنباري و رماها بالفساد و حقيقة الأمر ما قال به البصريون اجتهدات عقلية قابلتها تقابلها اجتهدات عقلية كوفية ، و كلٌ يستمد أدلته من استقراء المادة اللغوية و هو استقراء ناقص لأن كلام العرب لم يصل إلينا كاملا، و(لما كانت اللغة نظاما، و النظام تكفي فيه العينة، لم يتطلب ذلك جمعها كاملة). 31

و قد عرض الكوفيون نصوصا بموجبها تبّنوا هذا الرأي عملا بقاعدة (الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره). فحملوا إعراب الأمر على نقيضة الفعل المضارع المجزوم ، و هذا أبو سعيد السيرافي (ت. 368هـ) يطبق القاعدة نفسها و هو يفسر عمل لام الأمر الجزم، فحمل

المضارع المجزوم و الذي عبر عنه بـ: (لفظ المعرب) على لفظ الأمر المبني ، و حمل لا الناهية على لام الأمر، قال السيوطي: (وقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن لام الأمر إنما جزمت ، لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو : اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضدا لها.)³²

و أقدم ابن مالك (600 هـ - 672 هـ) على العمل نفسه فحمل بناء فعل الأمر على نقيضه المضارع المجزوم فقال: (يبنى الأمر على ما يجزم به مضارعه) ³³ وهذا كله يؤكد أن إجماع الكوفيين على إعراب فعل الأمر رأي له ما يدعمه تركيبا و معنى، و أما القول ببناء فعل الأمر فهو رأي البصريين و لهم أدلتهم، و هذا لا ينفي صحة ما ذهب إليه الكوفيون .

● الخاتمة:

إنّ المواجهات النحوية و تنوّع الآراء بين أهل العراقين خلفت ثروة لغوية و نحوية خدمت علوم اللسان العربي، قوّت شحنتها تلك المجالس التي كانت تقام برعاية الخلفاء، فهاجت الحياة الفكرية، وتعددت الحواضر العلمية في الخافقين، فأقبل العلماء على التأليف في علوم اللغة و غيرها من علوم المعرفة.

أمام هذا لا يمكننا أن نلوح باللائمة على ما وقع من خلاف بين النحويين، لأنها سنة التدافع (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) لكن ماذا صنعنا بهذا الإرث اللغوي المنقطع النظير؟ لسنا اليوم إزاء "مذهبين" أو " رأيين " أو " مدرستين " إنما أمام نحوين : نحوٍ بصريّ و نحوٍ كوفيّ ، و هو واقع علمي ، و ظاهرة صحية ، لا تتطلب الإنصاف على مهيع الأنباري الذي ظهر في جل مسائله مدافعا عن آراء البصريين بشراسة، يريد أن يدخل الكوفيين البصرة طوعا أو كرها ، ربما عزّ عليه أن يقفوا ندّا للبصريين بعد قرن لم يكونوا قبله شيئا مذكورا.

كان على الأنباري ألاّ يُجهد فكره في الإنصاف الذي أخفق فيه و يعمل على الاعتراف بوجود نحوين مستقلّين من حيث منهجهما و مصطلحاتهما ، و أدلتهما، و آرائهما، و هذا لا ينطبق على غيرهما مما سموه مذهبا بغداديا و مصريا و أندلسيا، فهي آراء لنحويي هذه الأمصار تظلّ مدينة للبصريين و الكوفيين مهما اكتست من جدة ، لكنه صقل و ثراء للمذهبتين الرئيسيتين البصري و الكوفي ، و للأول فضل السبق، و كلاهما خدم اللغة العربية و أرسى قواعدها ، أما

الأول فقد انتشر بين الدارسين ، أما الثاني فظل محطّ اهتمام المتخصصين، و لعل فيه من اليسر ما يحقق تيسير النحو على ناشئة اليوم .

إحالات البحث

- 1- ينظر -مراحل تطور... الخثران ، ص 163
- 2- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ، ص 5
- 3- الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو - ص 51
- 4- سيبويه ، الكتاب ، 10/3
- 5 - المصدر نفسه ، 10-9/3
- 6- المقتصد ، 1045/2
- 7- الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ، علل النحو ، تحقيق محمود محمد محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 265
- 8- ينظر " الأشباه و النظائر " السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 1 ص 292.
- 9- شرح الرضي على الكافية ، تعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، 8/4
- 10- ينظر (الإنصاف في مسائل الخلاف) الأنباري ، 84/2
- 11- ينظر (الإنصاف في مسائل الخلاف) الأنباري 83/2
- 12- ينظر (حاشية الصبان ، شرح الأشموني على الألفية) 406/3
- 13- الإنصاف 84/2
- 14- الإنصاف 86-85/2
- 15- الخصائص 391/1
- 16- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر لبنان ، بيروت ، ط. 16 ، ط (س) ج 4 ص 3
- 17- حاشية الصبان 406-405/3
- 18- ينظر : (المقتصد) ، عبد القاهر الجرجاني ، 1048/2 . و (الإنصاف في مسائل الخلاف) الأنباري ، 86-85/2
- 19- الإنصاف 84/2
- 20- ينظر " الشباه و النظائر " السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 1 ص 292.
- 21- المرجع نفسه 84/2
- 22- ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ن ص 40.
- 23- نفسه ص 132 و ص 133
- 24- السيوطي ، الأشباه و النظائر ، ج 1 ، ص 243
- 25- ينظر (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها) ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف و آخري ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، د ط 1386 ج 1 ص 313

- 26- سورة يونس الآية 58
- 27- البيت بلا نسبة ، ينظر " الإنصاف " 60./2.
- 28- سورة الحجرات الآية 11
- 29- ينظر (الإنصاف في مسائل الخلاف)، ابن الأنباري ، 59/2 وما بعدها
- 30- ينظر (أسرار العربية) الأنباري ، تح. محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى، 1418هـ- 1997 ، ص 166
- 31- ينظر (نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي) حسن خميس الملخ ، ص 180
- 32- السيوطي ، الأشباه و النظائر ، تح. غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، ط. الثانية ، ج 1 ص 204.
- 33- ابن مالك ، دليل السالك ج 1 ، ص 45

قائمة المراجع المعتمدة:

■ لقرآن الكريم

- الأشموني، حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تح. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية .
- الأنباري ، أبو البركات ، أسرار العربية ، تح. محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط. الأولى، 1418هـ- 1997
- الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002
- الجرجاني-عبد القاهر-كتاب المقتصد في شرح الإيضاح-منشورات وزارة الثقافة و الإعلام العراقية -دار الرشيد للنشر-1982- تحقيق د/كاظم بحر المرجان-
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص، تحقيق :محمد علي النجار ، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983
- ابن جني، أبو الفتح عثمان ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف و آخريين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (دط) 1386
- الخثران ، عبد الله ، مراحل تطور الدرس النحوي ، دار المعرفة الجامعية، 1413، 1993

- الرضي، شرح الرضي على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس.
- الزجاجي ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو ، تح. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ، 1986.
- سيبويه ، الكتاب سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، ط. 3، السنة 1408 1988/مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ، تح. طه محمد الزيني شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر ، الطبعة الأولى 1374- 1955.
- السيوطي ، الأشباه و النظائر، تح. غريد الشيخ ، دار الكتب العلميّة ، ط. الثانية .
- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر لبنان، بيروت، ط. 16.
- الفوزان، عبد الله بن صالح ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر و التوزيع
- ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة .
- الملخ حسن خميس، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، دار الشروق — عمان — الأردن- الطبعة الأولى 2001 —
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العالمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2002